منهج الهيثمي في كتابه موارد الظمآن

د. محي الدين حبوش*

منهج الهيثمي في كتابه موارد الظمآن

ملخّصُ البحثِ ◄ يعتبر الإمام الهيثمي من روّاد علم زوائد الحديث، ساهم في تقعيده وتأصيله، فكان له في ذلك قصب السَّبق، وتصانيفه في هذا الباب شاهدة بتقدمه فيه، وحاكمة له على غيره ممن صنّف وألّف فيه.

ومن بين مصنّفاته في الزوائد كتاب "موارد الظمآن" الذي أفرد فيه زوائد ابن حبان في "صحيحه" على الصحيحين، فكان عملاً مبروراً وجهداً عظيماً قام به في خدمة كتب الحديث عامة، والصَّحيحين خاصَّة، وهذه الدراسةمحاولة بسيطة تسلط الضوء على ذلك؛ تعرف بالهيثمي وكتابه، وتبين منهجه وشرطه في مفهوم الحديث الزائد، كما تعرّج على منهجه الفقهي وبعض ما وجه للكتاب من انتقادات.

Heysemî'nin "Mevârid'uz-Zam'ân" adlı eserindeki Metodu

Özet ◄ İmam Heysemi, Hadis zaideleri ilminin öncülerinden sayılmaktadır. bu ilmin yerleşmesinde ve düzene sokulmasında büyük pay sahibidir. onun bu ilimdeki eserleri bu ilimde ne kadar ilerlediğinin ve bu ilimde telif veren diğer alimlere göre daha hakim oluşunun göstergesidir.

Zaideler konusundaki eserlerinden birisi, "mevarid'uz-zam'an" kitabıdır. Sadece sahiheyn üzerine şerh olarak yazılan sahihindeki İbn Hibban zaidelerini ele almıştır. Genel olarak bütün hadis kitaplarına, özel olarak ta Sahihayn'a yönelik güzel ve eksiksiz bir çalışmasıdır. Heysemi'nin ve kitabının tanıtılması bu çalışmaya ışık tutacak çok basit bir çalışmadır. Bu bağlamda metoduna ışık tuttuğu gibi, zaid hadisin mefhumu açıklanıyor. Aynı şekilde fıkhi metodunu eleştirip, buna yönelik bazı eleştirileri ele alıyor.

Anahtar Kelimeler: Heysemi, Mevarid'uz-zam'an, İbn Hibban, Hadis, Fıkıh

* مدرس اللغة العربية في رئاسة جامعة عثمان غازي بمدينة أسكيشهر

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده، ونستعينُه ونستهديهِ ونستغفرُه، ونعوذ باللهِ من شرورِ أنفسِنا وسيِّئاتِ أعمالِنا، من يهدهِ الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحدهُ لا شريكَ له، وأشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبهِ أجمعين، ومن تبعهم، واهتدى بهداهم إلى يومِ الدين.

أما بعد:

يعتبر "الصحيحان" للإمامين البخاري، ومسلم أعظم كتب الحديث الشريف أهمية، وأسماها منزلة، ومكانة بين كتب السنة التي تلقتها الأمة بالقبول. ونظراً لأهمية هذين الكتابين، فقد اشتدت عناية العلماء بهما، وتنوعت جهودهم في خدمتهما، حتى حَظيا بنصيب من العناية والدَّرْس بما لم يكن لغيرهما من كتب الحديث؛ فمن شارح لهما، ومفسِّر، ومستدرك عليهما، ومختصر، ومؤلف في رجالهما ومُنتصِر، إلى غير ذلك من الجهود التي تصبُّ في خدمتهما.

ومن أوجه خدمة الصحيحين، استخراج الزوائد عليهما من بقية كتب الرواية الحديثية، ومما لا شكّ فيه أنّ الإمام الهيثمي كان من روَّادِ علم زوائد الحديث، ساهم في تقعيده وتأصيله وبناء صرحه الشامخ، فكان له في ذلك قصب السَّبق، وتصانيفه في هذا الباب شاهدة بتقدمه فيه، وحاكمة له على غيره ممن صنّف وألّف فيه.

ومن بين مصنّفاته في الزوائد كتاب "موارد الظمآن" الذي أفرد فيه زوائدَ ابن حبان في "صحيحه" على الصحيحين، فكان عملاً مبروراً، وجهداً عظيماً، قام به في خدمة كتب الحديث بعامة، والصَّحيحين بخاصَّة، وهذه

الدراسةمحاولة بسيطة تسلط الضوء على ذلك؛ تعرف بالهيثمي وكتابه، وتبين منهجه، وشرطه في مفهوم الحديث الزائد، كما تعرّج على منهجه الفقهي، وبعض ما وجه للكتاب من انتقادات.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يعالج منهج أحد الأئمة الأعلام من المحدثين الذين برّزوا في علم زوائد الحديث، كما تظهر أهميته من صلته بالصحيحين.

أسباب اختيار البحث:

1_ منزلة الإمام الهيثمي ومكانته في علم زوائد الحديث.

2_ المساهمة في تقريب الاستفادة من كتب السنة بشكل عام، وكتب الزوائد بشكل خاص وذلك من خلال توضيح منهج الهيثمي، ومقاصده في كتابه.

الدراسات السابقة:

لم أقف _ في حدود تتبعي _ على دراسة خاصة، تعالج الموضوع، سوى دراسة بعنوان " زوائد ابن حبان دراسة ونقد" لمحمد عبد الله أبو صعيليك، وهي رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة الماجستير في الجامعة الأردنية، ولم يتيسر لي الاطلاع عليها؛ لكونها لم تطبع.

منهج البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي، فقد قمت باستقراء أحاديث الكتاب استقراءً تاماً، ووقفت على كلام الهيثمي وتعليقه على بعض الأحاديث، ثمَّ سجّلت الملاحظات، وجمعتها وصنفتها،ثم قمت بتحليلها،

ومقارنتها؛ لاستخراج ما يكمن أن يكون قواعد عامة ترسم منهج الهيثمي في كتابه.

خطة البحث:

وقد جاءت خطة البحث على الشكل الآتي:

المقدمة: ذكرت فيها أهمية البحث، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع فيه.

المبحث الأول: التعريف بالهيثمي وكتابه.

المبحث الثاني: شرط الهيثمي في كتابه.

المبحث الثالث: منهجه في إيراد الأحاديث.

المبحث الرابع: التعليق على الروايات.

المبحث الخامس: الاتجاه الفقهي في موارد الظمآن.

المبحث السادس: ما وجه للكتاب من انتقادات.

الخاتمة: بينت فيها النتائج والتوصيات المتعلقة بالبحث.

المبحث الأول

التعريف بالهيثمي وكتابه

أولاً: التعريف بالهيثمي:

اسمه ونسبه:هو نور الدين أبو الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي، الشافعي، الإمام الحافظ. ولد سنة خمس وثلاثين وسبعمائة (735هـ).

طلبه للعلم: صحب الشيخ زين الدين العراقي وهو صغير، وكان العراقي يكبره بعشر سنوات، فسمع منه ولازمه مدة ست وخمسين سنة، ورحل معه جميع رحلاته، وحجَّ معه جميعَ حجاته، ولم يكن يفارقه في حضر ولا سفر، وتزوج ابنته، وتخرج به في الحديث.

مكانته العلمية: برز الهيثمي في علم الحديث، وسطع نجمه فيه، فقد كان آية عجيبة في حفظ المتون واستحضارها،كتب وجمع وصنَّف، وأغلب جهوده العلمية كانت في علم الزوائد، كـ"موارد الظمآن" و"مجمع الزوائد"، و"غاية المقصد في زوائد المسند"، و"كشف الأستار عن زوائد البزار"، و"مجمع البحرين في زوائد المعجمين"، و"المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي"؛ فقد أوتي بسطة في هذا العلم، وقدرة على تلقينه للطلبة، الذين أقبلوا عليه، وأفادوا منه، ثم صاروا أئمَّة فيه.

صفاته: كان رحمه الله هيِّناً، ليِّناً، ورعاً، محباً للخير وأهله، سليم الفطرة.

وفاته: توفي ليلة الثلاثاء تاسع عشر من شهر رمضان سنة سبع وثمانمائة، ودفن بالقاهرة[1].

ثانياً: التعريف بالكتاب:

اسمه: قال الهيثمي في مقدمة الكتاب: "وقد سمَّيته: موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبَّان"[1].

---

(1) إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (مصر)، ط 1389هـ _ 1969، (2/309_310)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة (بيروت)، (د، ت،ط)، (9/105_106)

توثيق نسبته إلى مؤلفه وزمن تأليفه: نسبة الكتاب إلى الهيثمي أمر متواتر معروف، فقد أطبق المحققون من أهل هذا الفن على نسبته إليه[2]. وأما زمن تأليفه: فالظَّاهر أنَّه ألَّفه في مرحلة النضج والاكتمال العلمي، ذلك أنَّ شيخه العراقي لم يَلْفِت نظره إلى التَّصنيف في الزوائد إلا بعد أن استوت له المعرفة في هذا الفن، وأصبح مؤهلاً للعطاء.

موضوع الكتاب ودواعي تصنيفه: أما موضوع الكتاب فهو الأحاديث الزائدة عند ابن حبان على الصحيحين، وأما سبب تصنيفه للكتاب فقد قال الهيثمي: " وبعدُ: فقد رأيت أن أفرد زوائد صحيح أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتيّ _ رضي الله عنه _ على صحيح البخاري ومسلم _ رضي الله عنهما_ مرتِّباً ذلك على كتب فقه أذكرها، لكي يسهل الكشف منها؛ فإنَّه لا فائدة في عزو الحديث إلى صحيح ابن حبان مع كونه في شيء منهما"[3]. ويظهر من نصِّ الهيثمي هذا أنَّ السبب الباعث له على التَّصنيف أمران:

الأول: سهولة الكشف عن الأحاديث الزائدة على الصحيحين عند ابن حبان.

الثاني: الاستغناء بصحيحي البخاري ومسلم عما وافق أحاديثَهما، أو أحاديثَ أحدهما من أحاديث صحيح ابن حبان.

منهج الهيثمي في تقسيم الكتاب وعدد أحاديثه:

---

(1) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبَّان، علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1414هـ _ 1993م، (2/1).

(2) ينظر الحاشية رقم (2).

(3) موارد الظمآن: (19/1).

اتبع الهيثمي في تقسيم كتابه طريقة "الجوامع" من حيث اشتمالُه على جميع أبواب الدين، فبدأ بكتاب الإيمان، ثم الفقه، فالتفسير، فالفتن، والآداب، والمناقب، وختم بكتاب صفة الجنة، والكتاب الأول هو الإيمان، في إشارة إلى أن الإيمان سبب دخول الجنة. وبلغ عدد الكتب ثلاثة وأربعين كتاباً.

وقد بلغ عدد أحاديث الكتاب حسب طبعة مؤسسة الرسالة (2647) حديثاً فقط.

المبحث الثاني

شرط الهيثمي في كتابه

يقصد بشرطه بيان معنى الحديث الزائد عنده في هذا الكتاب، ومن الجدير بالذكر أن الهيثمي لم يعرِّف الحديث الزائد هنا في "موارد الظمآن" وكذا في"مجمع الزوائد"، على خلاف صنيعه في باقي كتبه في الزوائد مثل: "غاية المقصد في زوائد المسند"، و"كشف الأستار عن زوائد البزار"، و"مجمع البحرين في زوائد المعجمين"، و"المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي" فإنه عرَّفه في كلٍّ منها.

وإذا كان الهيثمي لم ينصَّ على شرطه هنا؛ فإنَّه من الممكن الوقوف على شرطه من خلال سبر كتابه واستقراء منهجه فيه، وتتبع تعليقاته على بعض الأحاديث، وقد ظهر لي من خلال ذلك كله أن الحديث الزائد عنده في هذا الكتاب هو:

ما انفرد به ابن حبَّان في صحيحه عن صحيحي البخاري ومسلم بحديث بتمامه، أو بحديث شاركهما فيه، بزيادة عنده في السند أو المتن.

والمقصود بقولنا: "بزيادة في السَّند" أن يجيء الحديث من طريق غيرِ الطريق المخرَّجة في الصَّحيحين أو أحدهما. ومن هنا نستطيع القول بأنَّ صور الحديث الزائد في "موارد الظمآن"لا تتجاوز الثَّلاث، وهي:

الأولى: أن ينفرد ابن حبان بالحديث بكامله عن الصحيحين.

ومثاله ما أخرجه في كتاب الإيمان، باب فيمن شهد أنه لا إله إلا الله، قال: أخبرنا محمد ابن إسحاق بن خُزيمة، حدثنا محمد بن يحيى الأَزْديُّ، حدثنا عبد الوهاب بن عَطاء، حدثنا سعيد، عن قتادةَ، عن مسلم بن يَسار، عن حُمْرَان بن أَبان، عن عثمان بن عفان، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ρ :((إني لأعلم كلمةً لا يقولها عبدٌ حقَّاً من قلبه فيموت _ وهو على ذلك _ إلا حرَّمه الله على النَّار، لا إله إلا الله))[1].

ومثاله أيضاً ما أخرجه في كتاب البيوع، باب كسب الحجام، قال:أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، حدثنا يزيد بن موهب، قال: حدثني الليث، عن ابن شهاب، عن ابن مُحَيِّصَة، أن أباه استأذن رسول الله ρفي خَراج الحجَّام فأبى أن يأذن له، فلم يزل به حتى قال: ((أَطْعمه رقيقَك، وأَعْلفه ناضحَك))[2].

ومعظم الزوائد في هذا الكتاب من هذا النوع[3]، ومن الملاحظ هنا: أنَّ الهيثمي لا يُعلِّق على هذا النَّوع من الزَّوائد بخلاف الصُّورتين الآتيتين فإنَّه

---

(1) (23/1)، ح(1).

(2) (482/1)، ح(1121).

(3) ينظر الأحاديث ذوات الأرقام: (727)، (798)، (854)، (1201)، (1266)، (1444)، (1489)، (1530)، (1949)، (2274).

يذكر نوع الزِّيادة التي ينفرد بها ابن حبَّان عن الصَّحيحين سواء كانت في السَّند أو المتن.

الثانية: أن يشاركهما في الحديث،إلا أنه ينفرد عنهما أو عن أحدهما بطريق آخر.

وهذا النوع أقل أنواع الزوائد في الكتاب، ومثاله: ما أخرجه في كتاب الإيمان، باب في إبليس وجنوده، قال: أخبرنا أبو عَروبة، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن مهدي، حدثنا سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ρ قال:((إنَّ إبليس قد يئس أن يعبده المصلُّون، ولكنه في التَّحريش بينهم))[1].

وإذا ما رجعنا إلى الصَّحيحين وجدنا أن هذا الحديث أخرجه مسلم[2] من حديث جابر أيضاً، لكن ابن حبان أخرجه من طريق آخر غير طريق مسلم.

ومثاله أيضاً ما أخرجه في كتاب الصيام، باب الاعتكاف، قال: أخبرنا الحسن بن إدريس الأنصاري، حدثنا الحسن بن علي الحُلواني، حدثنا عبد الرزاق، أنبأنا معمرٌ وابن جُريج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وعن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ((أنَّ النَّبيَّ ρ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى قبضه الله)).

ثم قال الهيثمي: قلت: أخرجته لحديث أبي هريرة[3]. وهذا تصريح من الهيثمي بسبب إخراجه الحديث، فالموجود في الصحيحين هو حديث عائشة،

---

(1) (53_52/1)، ح(64).

(2) كتاب التوبة، باب تحريش الشيطان وبعثه وسراياه لفتنة الناس، (2166/4)، ح(2812).

(3) (400/1)، ح(916).

وأما حديث أبي هريرة فلم يخرّجاه، وأخرجه ابن حبان، ومن ثم تحقَّق شرطه فيه، فجعله من زوائد ابن حبان على الصَّحيحين[1].

الثالثة: أن يشاركهما في الحديث، إلا أنه ينفرد عنهما أو عن أحدهما بزيادة في المتن.

وهذا النوع أكثر من النوع السابق، ومثاله: ما أخرجه في كتاب الإيمان، باب في الإسلام والإيمان، قال: أخبرنا عَبْدان، حدثنا محمد بن مَعْمر، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جُرِيج، أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله قال سمعت رسول الله ρ يقول: ((أسلمُ النَّاس إسلاماً من سلم المسلمون من لسانه ويده)).ثم قال الهيثمي: قلت: هو في الصحيح بلفظ:((المسلم من سلم)).

وإذا رجعنا إلى الصحيحين[2] وجدنا الحديث فيهما من حديث جابر بن عبد الله أيضاً بنفس المتن إلا أن لفظ ابن حبان يختلف في أوله _ كما ذكر الهيثمي _ ومن أجل هذا الاختلاف في اللفظ اعتبر الهيثمي هذا الحديث من الزوائد.

ومثاله أيضاً: ما أخرجه في كتاب العلم، باب الخير عادة، قال: أخبرنا محمد بن الحسن بن الخليل، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا مروان بن جناح، عن يونس بن ميسرة بن حابس، قال:

---

(1) انظر لمزيد من الأمثلة الأحاديث ذوات الأرقام: (935، 978، 981، 1051، 1075، 1179).

(2) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ ، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، (11/1)، ح(10) ، و صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، (د، ت، ط)، كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل الإسلام، (65/1)، ح(65).

سمعت معاوية عن رسول الله ρ قال:((الخير عادة، والشرُّ لجاجة، ومن يُرد الله به خيراً يفقهه في الدِّين)).ثم قال الهيثمي: قلت:في الصحيح منه: ((من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين)) فقط[1].

وبمقارنة الحديث بحديث الصحيحين[2] نجد أن ابن حبان انفرد عنهما بهذا اللفظ: ((الخير عادة، والشر لجاجة)). ولذلك عدَّه في الزوائد.

ويدخل في هذا النوع: ما إذا كان الحديث في الصحيحين مختصراً، وعند ابن حبان مطوَّلاً، فيذكره في الزوائد مع التَّنبيه لذلك. ومثاله: ما أخرجه في كتاب الطهارة، باب فيما مَسَّته النَّار، قال: أخبرنا ابن خزيمة، حدثنا أحمد بن عبدة الضبي، حدثنا عبد العزيز بن محمد الدَّراوَرْدي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنه رأى النبي ρ توضأ من أثوار أقط[3]، ثمَّ رآه أكل كتف شاة، فصلَّى ولم يتوضأ.

ثم قال الهيثمي: قلت:هو في الصحيح باختصار نسخ الوضوء[4].

---

(1) (61/1)، ح(82). ينظر لمزيد من الأمثلة الأحاديث ذوات الأرقام: (279، 280، 283، 365، 1055، 2461).

(2) البخاري، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، (39/1)، ح(71)، ومسلم: كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة، (718/2)، ح(1037).

(3) أثوار: جمع ثَوْر، وهي قطعة من الأقِط، والأقط لين جامد مستحجر. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري المبارك بن محمد، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي المكتبة العلمية (بيروت)، 1399هـ - 1979م، (ثور)، (228/1).

(4) (117/1)، ح(217). ينظر أيضاً الأحاديث: (16، 246، 365، 366، 396، 537، 549).

المبحث الثالث

منهجه في إيراد الأحاديث

يتمثل منهج الهيثمي في إيراد أحاديث كتابه في النقاط الآتية:

أولاً: ذكر الحديث بسنده دون اختصار:

إذا كان الهيثمي قد حذف الأسانيد من كتابه "مجمع الزوائد" فإنه سلك في "موارد الظمآن" مسلكاً يخالف ذلك، حيث ساق أحاديث كتابه هنا بأسانيدها دون اختصار، وقد كان في بداية الأمر أراد الاختصار بحذف سند الحديث وذكر الصحابي راوي الحديث فقط كما هو صنيعه في "مجمع الزوائد"، إلا أنَّ شيخه ولي الدين العراقي أشار عليه بأن يذكر الحديث بسنده كاملاً دون اختصار لوجود بعض الأسانيد المُتَكَلَّمِ فيها.

قال الهيثمي: "وأردت أن أذكر الصحابي فقط، وأسقط السند؛ اعتماداً على تصحيحه فأشار عليَّ سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زرعة، ابن سيدي الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم بن العراقي بأن أذكر الحديث بسنده؛ لأنَّ فيه أحاديث تكلَّم فيها بعض الحفَّاظ، فرأيت أن ذلك هو الصَّواب فجمعت زوائده، ورتَّبتها على كتب أذكرها"[1].

ومن المعلوم أنَّ الهيثمي بمنهجه هذا يُمَكِّن الدَّارسَ والمطَّلع من النَّظر في أسانيد الكتاب، دون حاجة للرُّجوع إلى "صحيح ابن حبَّان" أصلِ الكتاب، وبهذا احتفظ الهيثمي لكتابه بمنزلةٍ تُنْزله منزلةَ أصله.

---

(1) موارد الظمآن: (19/1).

ثانياً: بيان مقدار الزيادة في حديث ابن حبان على الصحيحين أو أحدهما:

سبق في المبحث الثاني بيان أنواع الزوائد عند ابن حبان على الصحيحين، وأن منها ما هو موجود في الصحيحين أو أحدهما لكن بزيادة لا توجد في الصحيح، وهذا الجانب _ أعني الزيادة _ اشتدت فيه عناية الهيثمي عناية بالغة، فهو المحور والركيزة في موضوع الكتاب، وفائدة ذلك للدَّارس تتمثَّل في الكشف عن مفهوم الحديث الزائد والوقوف عليه عند الهيثمي، وهو في ذلك يبين موطن الزيادة سواء كانت في أول الحديث أو آخره[1]. أو أن يكون الحديث مختصراً في الصحيح مطولاً عند ابن حبان[2].

ثانياً: تكرار الأحاديث:

تكرار الأحاديث أمر ظاهر في "موارد الظمآن"، ولعل الهيثمي اتبع في ذلك منهج الإمام البخاري الذي عرف بذلك، واشتهر به، إلا أن الهيثمي _ وإن شارك البخاري بهذه المزيَّة _ فإنَّه انفرد عنه بأخرى لم يشاركه البخاريُّ فيها، ذلك: أنَّ الهيثمي ينبِّه في كتابه _ عند ذكر الحديث _ على مواضع تكراره.

ومثاله حديث أبي ذر الطويل، أخرجه في كتاب العلم، باب السؤال للفائدة[3]، كرَّره أيضاً في كتاب المواقيت، باب في تحية المسجد، مقتصراً منه على موضع الشاهد في تحية المسجد، ثم عقَّب عليه بقوله: وهو في العلم قد تقدَّم[4]. وأخرجه أيضاً في كتاب علامات النبوة، باب كم عدد الأنبياء،

---

(1) ينظر أيضاً الأحاديث: (231، 280، 289، 323، 371، 491، 504، 564، 815 1368، 2028).

(2) ينظر أيضاً الأحاديث: (16، 217، 365، 396، 537، 569، 684، 735، 1392، 1421، 1795).

(3) (1/76_77)، ح(94).

(4) (1/160)، ح(322).

مقتصراً منه على موضع الشاهد _ وهو عددُ الأنبياء _ ثم عقَّب عليه بقوله: فذكر الحديث بطوله في كتاب العلم[1].

ثالثاً: الاختصار:

وهذه مسألة تتعلق بسابقتها، فإذا كان الحديث قد ورد في كتاب سابق عمد الهيثمي إلى اختصاره، واقتصر منه على موضع الشاهد المتعلق بالباب، إن كان الاختصار في المتن، فإن كان الاختصار في السند ساق إسناد الحديث الثاني إلى الرَّاوي الذي تلتقي الأسانيد عنده في الحديث الأول، كما قد يكون الاختصار في السند والمتن معاً، وعلى هذا فصور الاختصار عنده ثلاث:

1_ الاختصار في السند:

وهذا لا يكون إلا إذا أخرج أكثر من طريق للحديث في مكان واحد، ومثاله: ما أخرجه في كتاب الطهارة، باب آداب الخلاء والاستجمار بالحجر، قال: أخبرنا أبو يعلى، حدثنا محمد بن يحيى بن سعيد القطان، حدثنا أبو صالح، حدثني أبي، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال... الحديث.

ثم ساق الحديث من طريق آخر فقال:أخبرنا أبو يعلى، حدثنا إبراهيم بن الحجاج السامي، حدثنا وهيب، عن ابن عجلان. ثم قال الهيثمي:قلت:فذكر نحوه[2].

ويلاحظ هنا: أنَّه لم يذكر بقيَّة السَّند السَّابق لأنَّه متَّفق مع الأوَّل فاختصره في الثَّاني[1].

---

(1) (919/2)، ح(2079). لمزيد من الأمثلة تنظر الأحاديث: (162، 186، 651، 1045، 1450، 1946، 2053).

(2) (85/1)، ح(128).

2_ الاختصار في المتن:

ويكون الاختصار في المتن عندما يسوق للحديث أكثر من طريق في مكان واحد، فيختصر المتن بالإحالة على المتن الأول، كما يكون الاختصار بتكرار الحديث في غير موضع من الكتاب، ويكون الاختصار هنا بالاقتصار على موضع الشاهد من الحديث في الباب الذي يخرجه فيه، وقد سبق التمثيل لذلك عند الكلام على تكرار الحديث في هذا المبحث[2].

3_ الاختصار في السند والمتن:

ويكون ذلك _كما في الحالة السابقة _ عندما يسوق أكثر من طريق للحديث في مكان واحد، والعبارة التي يستخدمها في مثل هذه الحالة هي قوله (فذكر بإسناده نحوه)، ومثال ذلك: ما أخرجه في كتاب المواقيت، باب الفتح على الإمام، قال:أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا يحيى بن كثير الكوفي _ شيخ له قديم _ قال: حدثني المسور بن يزيد، قال: شهدت رسول الله ρ قرأ في الصلاة فَتَعَايى[3] في آية فقال رجل يا رسول الله إنك تركت آية قال فهلا أذكرتنيها قال ظننت أنها نسخت قال فإنها لم تنسخ.

---

(1) ينظر أيضاً الأحاديث ذوات الأرقام: (130، 216، 304، 217، 304، 800، 1644).

(2) ينظر أيضاً الأحاديث ذوات الأرقام: (45، 118، 391، 1238، 1239، 1556).

(3) أي: أشكل عليه أمرُها، فكأنَّه نسيها. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، (عيا)، (334/3).

ثم ساق طريقاً أخرى للحديث: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة حدثنا محمد بن يحيى الذهلي حدثنا الحميدي حدثنا مروان بن معاوية. ثم قال: فذكر بإسناده نحوه[1].

المبحث الرابع

التَّعليق على الرِّوايات

تفنَّن المحدثون في الصناعة الإسنادية، وكان لكل واحد منهم ميزة تميز بها عن غيره، وقد استفاد الهيثمي في هذا ممن سبقه من الأئمة، فجمع ما تفرق عند غيره، ولم يخل كتاب "موارد الظمآن" من ذكر بعض الفوائد التي تتعلق بالأسانيد والمتون، ومن ذلك:

أوّلاً: ذكر أنواع العلل:

مع أن ابن حبَّان اشترط في أحاديث كتابه الصِّحَّة إلا أنَّه لم يخل من بعض الأحاديث التي تُكلّم فيها كما نبه على ذلك العراقي فيما نقله الهيثمي في مقدمة كتابه[2]، ومن هنا نجد الإمام الهيثمي تكلَّم في بعض الأحاديث وبيَّن فيها عللاً في الأسانيد والمتون، وإن كانت هذه الأحاديث التي تكلَّم فيها قليلة جداً بالنسبة لأحاديث الكتاب كاملة. وفيما يأتي ذكر بعض الأمثلة على ذلك:

1_ أمثلة بعض العلل في الأسانيد:

أ_ التعليل بالإرسال:

---

(1) (179/1)، ح(378_379). ينظر أيضاً الأحاديث: (37، 402، 435، 451، 854، 1150، 1230، 1293).

(2) سبق بيانه في المبحث الثالث.

ومثاله: ما أخرجه في كتاب الجهاد، باب ما جاء في الهجرة، قال: أخبرنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان بالرقة، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا يحيى بن حمزة، حدثنا محمد بن الوليد بن الزبيدي، عن الزهري، عن صالح بن بشير بن فُدَيك، أن فديكاً جاء إلى النبيρفقال: يا رسول الله إنهم يزعمون أنه من لم يهاجر هلك؟ فقال رسول الله ρ:((يا فُدَيك! أقم الصلاة، وآت الزكاة، واهجر السُّوء، واسكن من أرض قومك حيث شئت)).قال الهيثمي: قلت:هكذا قال: عن صالح (أن) فديكاً. ولم يقل (عن) فديك، فظاهره الإرسال[1].

ب_ التعليل بالوقف:

ومثاله: ما أخرجه في كتاب التفسير، باب تعاهد القرآن، قال: أخبرنا عبد الله بن قحطبة_ بفم الصلح_، حدثنا الحسن بن قزعة، حدثنا محمد بن سواء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: قال رسول الله ρ:((استذكروا القرآن فلهو أشد تَفَصِّياً من صدور الرجال من النَّعَم من عُقُلِها)). قال الهيثمي:قلت:فذكر الحديث، وقد رواه مسلم موقوفاً[2].

جـ_ التعليل بالوهم:

ومثاله: ما أخرجه في كتاب الأدب، باب ما جاء في حسن الخلق، قال: أخبرنا محمد بن الحسن بن قتيبة، حدثنا يزيد بن موهب، حدثنا ابن وهب، عن حرملة بن عمران التجيبي، أن سعيد بن أبي سعيد المقبري حدثه عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن معاذ بن جبل أراد سفراً فقال: يا نبي الله!

---

(1) (685/2)، ح(1578).

(2) (799/2)، ح(1784).

أوصني. قال:((اعبد الله ولا تشرك به شيئاً)). قال: يا نبي الله! زدني. قال:((إذا أسأت فأحسن)). قال: يا نبي الله! زدني. قال:((استقم وليحسن خلقك)).

قال الهيثمي: قلت: قول ابن حبان في سنده المقبري غلط؛ وليس الراوي لهذا الحديث المقبري، وإنما هو سعيد بن أبي سعيد المهري، يكنى أبا السُّميط، يرويه عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو في ترجمته رواه الخطيب في المتفق والمفترق[1].

د_ التعليل بالتصحيف:

ومثاله: ما أخرجه في كتاب المواقيت، باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة، قال:أخبرنا الحسن بن سفيان، حدثنا منصور بن أبي مزاحم، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن معاذ، عن عبد الرحمن التيمي، عن سعد بن أبي وقاص، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال:((صلاتان لا صلاة بعدهما؛ صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، وصلاة العصر حتى تغرب الشمس)).

قال الهيثمي: قلت:هكذا هو في الأصل: عن معاذ عن عبد الرحمن عن سعد، وصوابه: معاذ بن عبد الرحمن عن سعد[2]، وكذلك ذكر ابن حبان في الثقات[3] أن معاذ بن عبد الرحمن سمع سعداً.

---

(1) (858/2)، ح(1922). ينظر المتفق والمفترق، علي بن ثابت البغدادي، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، دار القادري (دمشق)، ط1، 1417هـ _ 1997 م، (1047/2).

(2) (276_275/1)، ح(620).

(3) الثقات، محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن (الهند)، ط1، 1393 هـ _ 1973م، (421/5).

ففي هذا الحديث تصحَّفت كلمة (بن) إلى كلمة (عن) بسبب التشابه في الرسم، فزاد الإسناد بهذا التصحيف راوياً، فبين الهيثمي الغلط وردَّه إلى الصَّواب.

2_ أمثلة بعض العلل في المتون:

أ_ ما أخرجه في كتاب علامات نبوة نبينا ρ، باب في صفته ρ، قال: أنبأنا عبد الله بن قحطبة، حدثنا وهب بن بقية، أنبأنا خالد، عن حمُيد، عن أنس، قال: ((كان لون رسول الله أسمر)).

قال الهيثمي: قلت:الظاهر أنه اشتبه على الراوي أزهر بأسمر[1].

ب_ ما أخرجه في كتاب نبوة نبيناρ، باب في خاتم النبوة، قال:أنبأنا نصر بن الفتح بن سالم المربَّعي العابد بسمرقند، حدثنا رجاء بن مرجأ الحافظ، حدثنا إسحاق بن إبراهيم قاضي سمرقند، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عمر، قال: كان خاتم النبوة في ظهر رسول اللهρ مثل البندقة من لحم عليه مكتوب محمد رسول الله.

قال الهيثمي: قلت: اختلط على بعض الرواة خاتم النبوة بالخاتم الذي كان يَخْتمُ به الكتب[2].

جـ _ ما أخرجه في الكتاب والباب السابق أيضاً، قال: أنبأنا أبو يعلى، حدثنا عبد الرحمن بن صالح، حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، حدثنا إسرائيل، عن سماك، أنه سمع جابر بن سمرة، قال: ورأيت خاتمه عند كتفه مثل بيضة النعامة يشبه جسده.

---

(1) (944/2)، ح(2115).

(2) (932/2)، ح(2097).

قال الهيثمي: قلت:رُوي هذا في حديث في الصحيح في صفته ρ، وهو في الصحيح:(مثل بيضة الحمامة)، وهو الصواب[1].

ثانيًا: جرح الرواة:

ومثاله: ما أخرجه في كتاب التفسير، سورة الأحزاب، قال: أخبرنا محمد بن الحسن بن مُكرم بالبصرة، حدثنا داود بن رُشَيد، حدثنا أبو حفص الأَبَّار عن منصور، عن عاصم بن أبي النَّجود، عن زِرّ بن حُبيش، قال: لقيت أبي بن كعب، فقلت له: إن ابن مسعود كان يَحُكُّ المعوذتين من المصاحف ...الحديث.

قال الهيثمي: قلت:في إسناده عاصم بن أبي النجود، وقد ضُعِّف[2].

ومثاله أيضاً ما أخرجه في كتاب العلم، باب السؤال للفائدة، أخرج فيه حديث أبي ذر الطويل، ثم قال: فيه إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني، قال أبو حاتم وغيره: كذَّاب[3].

ثالثاً: التنبيه على طرق أخرى للحديث:

كثيراً ما ينبه الهيثمي على وجود طرق أخرى للحديث الذي يسوقه في الباب، وهذا ما يعكس اهتمامه بالشواهد والمتابعات، وهو في التنبيه على هذه الطرق يسلك طريقين اثنين؛ فإمَّا أن يحيل إحالة كاملة فيذكر الكتاب

---

(1) نبه على ذلك ابن حبان، وذكر أن الوهم من إسرائيل. الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبَّان، محمد بن حبان البستس، ترتيب ابن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط1، 1408 هـ _ 1988 م، (207/14).

(2) (787_786/1)، ح(1756).

(3) (71_70/1).

والباب الذي يوجد فيه الطريق، وإما أن تكون الإحالة مختصرة بالتنبيه فقط على وجود طريق قد تقدم أو يأتي.

ومثال الحالة الأولى: ما أخرجه في كتاب الإمارة، باب أخذ حق الضعيف من الشديد، أخرج فيه حديثاً لجابر بن عبد الله، ثم قال: "قلت: لهذا الحديث طريق أطول من هذا في كتاب البعث في الحساب والقصاص[1]. ومثال الحالة الثانية: ما أخرجه في كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح، أخرج فيه حديث صفوان بن عسال المرادي، ثم قال: "وله طريق في العلم أتم منه"[2].

رابعاً: الإشارة إلى حديث الصحابي في الصحيح:

جرت عادة الهيثمي في مواضع كثيرة من كتابه أن يشير إلى حديث آخر للصحابي _ الذي يخرج حديثه _ في الصحيح، وباستقراء هذا النوع من الأحاديث التي ينبه عليها يتبين أنه يفعل ذلك عندما يكون للصحابي حديث آخر في الصحيح يتعلق بموضوع الباب، ولكن الهيثمي يصرح أحياناً بأن الحديث الذي ينبه عليه له تعلق مباشر بموضوع حديث الباب، وأحياناً أخرى لا يصرح بذلك مكتفياً بالإشارة إلى الحديث في الصحيح.

ومثال الحالة الأولى: ما أخرجه في كتاب المواقيت، باب القراءة في الصلاة، أخرج فيه حديثاً لأبي هريرة في التأمين، ثم قال: "له حديث في الصحيح في التأمين غير هذا"[3].

---

(1) (675/2)، ح(1554).

(2) (104/1)، ح(180). ينظر أيضاً الأحاديث: (180، 461، 955، 979، 1072، 1395، 1671، 1751).

(3) (207/1)، ح(462)، ينظر أيضاً الأحاديث: (246، 387، 623، 1241، 1798، 2360).

ومثال الحالة الثانية: ما أخرجه في كتاب الجنائز، باب الثناء على الميت، أخرج فيه حديثاً لأنس بن مالك، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:((ما من مسلم يموت، فيشهد له أربعة أهل أبيات من جيرانه الأدنين أنهم لا يعلمون إلا خيراً، إلا قال الله جل وعلا: قد قبلت علمكم فيه، وغفرت له ما لا تعلمون)). قال الهيثمي: قلت: لأنس حديث في الصحيح غير هذا[1].

قلت: يشير بذلك إلى حديث أنس، قال: مر بجنازة فأُثني عليها خيراً فقال نبي الله ρ: ((وجبت، وجبت، وجبت))، ومر بجنازة فأثني عليها شراً، فقال نبي الله ρ:((وجبت، وجبت، وجبت...)) الحديث[2].

المبحث الخامس

الاتجاه الفقهي في موارد الظمآن

تنوعت اهتمامات المحدثين في كتبهم؛ فمنهم من اهتم بصنعة الإسناد، ومنهم من عني بالجانب الفقهي، ومنهم من جمع بين الحسنيين، والإمام الهيثمي من الذين جمعوا بين هذا وذاك، وقد بدا في كتابه هذا ميله إلى الجانب الفقهي، وتجلى منهجه في ذلك في النقاط الآتية:

أوّلاً: ترتيب الكتاب على الأبواب الفقهية:

وترتيب الكتاب على هذا المنهج له مزيّة عظيمة؛ وقد سبق الحديث عن ذلك في المبحث الأول، حيث يتاح لمن يطالع الكتاب أن يجد الحديث بمجرد

---

(1) (328/1)، ح(749). ينظر أيضاً الأحاديث: (515، 557، 563، 594، 595، 1053، 2031، 2035).

(2) صحيح مسلم: كتاب الجنائز، باب فيمن يثنى عليه خير أو شر من الموتى، (655/2)، ح(949).

رجوعه إلى باب من الأبواب في موضوعه الذي يبحث عنه، فيرى الأحاديث كلَّها مجتمعة في مكان واحد، فيسهل عليه تناولها والإفادة منها.

ثانياً: كثرة التفريعات الفقهية للمسألة الواحدة:

ولا شك أن هذا يعكس عمق النظر الفقهي للهيثمي، وعمله في هذا الجانب يشبه إلى حد كبير صنيع الإمام النسائي في كتابه "السُّنن"، ومثال ذلك: أنه عقد باباً في كتاب المواقيت، وترجم له بقوله (باب ما يجوز من العمل في الصلاة)، ثم عقد باباً آخر وترجم له (باب فتح الباب في الصلاة) وذكر فيه حديث عائشة قالت: استفتحت الباب ورسول الله ρ يصلي تطوعاً، والباب في القبلة، فمشى النبي ρ عن يمينه أو عن يساره حتى فتح الباب، ثم رجع إلى الصلاة.

وعقد بعد ذلك باباً، وترجم له بقوله (باب ما لا يضر من الالتفات في الصلاة) وأخرج فيه حديث ابن عباس قال: ((كان النبي ρ يتلفت يمينا وشمالا في صلاته، ولا يلوي عنقه خلف ظهره)). ثم ترجم لباب رابع بقوله: (باب الإشارة بالسلام في الصلاة) وأخرج فيه حديث ابن عمر أنه قال سألت صهيبا...كيف كان النبي ρ يفعل إذا كان يُسَلَّمُ عليه وهو يصلي فقال: كان يشير بيده.

وهذه الأبواب الثلاثة الأخيرة إذا ما دقَّقنا النظر فيها، يمكن إدراج أحاديثها ضمن الباب الأول لدخولها من حيث الحكم الفقهي فيه، إلا أن الهيثمي جعلها مسائل فرعية تتفرع عن المسألة الأصل فترجم لكل منها بترجمة خاصة.

ثالثاً: تكرار الحديث لغرض فقهي:

يظهر بشكل واضح في موارد الظمآن أنَّ الهيثمي يكرر بعض الأحاديث في غير ما موضع من الكتاب، وهذا إنما يكون في الأحاديث التي تشتمل على عدة أحكام، فيسوقها مرة أخرى ليستدلَّ بها على مسألة فقهية جديدة لم تذكر من قبل، وهذا يشبه عملَ البخاري في صحيحه.

ومثال ذلك: ما أخرجه في كتاب الأذكار، باب الدعاء بعد الصلاة، أخرج فيه حديث معاذ بن جبل: ((أن رسول الله ρأخذ بيد معاذ يوماً فقال: يا معاذ! والله إني لأحبك. فقال معاذ: بأبي أنت وأمي، والله إني لأحبك. قال: يا معاذ! أوصيك؛ لا تدعن في دبر كل صلاة أن تقول: اللهم أعني على ذكرك وحسن عبادتك)). قال: فأوصى بذلك معاذُ الصنابحيَّ، وأوصى بذلك الصنابحيُّ أبا عبد الرحمن، وأوصى بذلك أبو عبد الرحمن عقبةَ بن مسلم[1].

ثم كرر الحديث في كتاب الزهد، بابُ إعلامِ الحِبِّ، مقتصراً على الشطر الأول منه إلى قول معاذ: إني لأحبك. ثم قال: وهو في الأدعية في باب الدعاء بعد الصلاة.

وإنما كرر الحديث هنا ليستدل به في مسألة وهي أن من أحب إنسانا في الله فعليه إخباره بذلك[2].

رابعاً: أن يذكر حديثاً ليس على شرط كتابه لغرض فقهي:

وهذا يدل على العناية بالجانب الفقهي أكثر من غيره؛ لأن الخروج على شرط الكتاب مما يُنتقد على صاحبه، ولذلك نجد الهيثمي يصرح بأن

---

(1) (1/ 583)، ح(2345).

(2) ينظر أيضاً: (52/1)، ح(94)، كرره في موضعين آخرين: ح(1221)، و ح(1450).

الحديث ليس على شرط الكتاب، والباعث له على إخراجه أنه شاهد أو دليل لمسألة فقهية تتعلق بالباب.

ومثاله: ما أخرجه في كتاب المواقيت، باب فيما يستفتح الصلاة من التكبير وغيره، قال:

أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا أبو النضر هاشم بن القاسم، أنبأنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي طالب τ قال: ((كان رسول الله ρ إذا افتتح الصلاة كبَّر، ثم يقول: وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين)).

قال الهيثمي: قلت: هذا الحديث كما في صحيح مسلم، وإنما ذكرت هذا لقوله: كبَّر ثم يقول... وقد قال لي بعض المالكية بأنهم يقولون هذا قبل التكبير للصلاة، وهو في السنن لأبي داود وغيره كما ها هنا والله أعلم.

خامساً: العناية بالأحاديث المتعارضة:

قد يقع تعارض ظاهري بين حديثين أو أكثر، فيشكل فهم هذه الأحاديث على القارئ وتلتبس المسائل، إلا أن الجهابذة من نقاد الحديث تصدوا لبيانها، وجمعوا بين ما تَعارَضَ منها، وصنَّفوا في ذلك كتباً عرفت بكتب "مختلف الحديث"، ولما كان الهيثمي ذا نزعة فقهية ظاهرة، فإنَّه بدا في كتابه "الموارد" اهتمامه بهذا النوع من علوم الحديث، فنجده يوفق بين الأحاديث المتعارضة، ويوجه كل حديث بما لا يعارض الحديث الآخر.

ومثاله ما أخرجه في كتاب العلم، باب النهي عن كثرة السؤال لغير فائدة، من حديث أبي هريرة τ أن النبي ρ قال: ((إنَّ الله كره لكم قيل وقال،

وكثرة السؤال، وإضاعة المال))[1]. ثم عقد باباً وترجم له بقوله: باب السؤال للفائدة، وأخرج فيه حديث أبي ذر الطويل، حيث وجَّه للنبي ρ أربعة وعشرين سؤالاً مع إجابة النبي ρ في كل ذلك، وعدم نهيه لأبي ذر عن كثرة السؤال[2].

فالناظر إلى الحديثين يجد بينهما تعارضاً، فالحديث الأول فيه كراهة كثرة السؤال، والثاني فيه وقوع ذلك السُّؤال من الصحابي مع عدم نهي النبي ρله عن ذلك، إلا أن الهيثمي جمع بين الحديثين ووفق بينهما من خلال تراجم الأبواب، فقد خصَّ الكراهة بكل سؤال لا فائدة منه، وحمل حديث الجواز بما كان فيه فائدة وانتفاع. وجمعُ الهيثمي بين الحديثين من خلال تراجم الأبواب يدلُّ على عمق النظر، وسَعَة الفقه، وكأنه يقلِّد في ذلك الإمام البخاري الذي قيل عنه: "فقه البخاري في تراجمه".

لكنه في أحيان أخرى لا يجمع بين الأحاديث المتعارضة، بل يكتفي بالإشارة والتنبيه للمعارضة بينها. ومثاله: ما أخرجه في كتاب المواقيت، باب دخول الحائض المسجد، قال:

أخبرنا أبو خليفة حدثنا أبو الوليد حدثنا زائدة عن إسماعيل السدي عن عبد الله البهي قال حدثتني عائشة أن رسول اللهρ قال للجارية: ((ناوليني الخمرة)). أراد أن يبسطها فيصلّي عليها فقلت: إنها حائض. قال:((إنَّ حيضتها ليست في يدها)).

---

(1) (1/ 52)، ح (93).

(2) (1/ 52_54)، ح (94).

قال الهيثمي: قلت: لعائشة حديث في الصحيح في أنها هي التي قيل لها ذلك[1].

ومثاله أيضاً: ما أخرجه في كتاب التعبير، باب فيما فرغ منه، قال:

أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلم ببيت المقدس، حدثنا حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قلت:! يا رسول الله أنعمل لأمر قد فرغ منه أم لأمر نأتنفه؟ قال: ((بل لأمر قد فُرغ منه)). قال: ففيم العمل إذاً ؟ فقال رسول الله ρ: ((كل عامل مُيَسَّر لعمله)).

قال الهيثمي: قلت: لجابر في الصحيح أن سراقة هو السائل[2].

سادساً: تضمين الترجمة حكما فقهياً:

عني الهيثمي بتراجم أبوابه عناية فائقة، تعكس دقة الفهم، وعمق الاستنباط، وقد ظهر ذلك من خلال تضمين تراجم الأبواب في كثير من الأحيان الأحكامَ الفقهية، وهذا صنيع الإمام البخاري الذي اشتهر بذلك وعُرف به، يضاف إلى ذلك، حسن التقسيم للأبواب، كما هو صنيع الإمام النسائي، مما يدل على مَلَكة واسعة، ومعرفة دقيقة، والأمثلة على ذلك كثيرة.

منها: حديث عبد الله بن المغفل τأن رسول الله ρ قال: ((سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الدعاء والطهور)). استنبط منه حكماً فقهياً هو

---

(1) (103/1).

(2) (448/1)، ح (1808). ينظر أيضاً الأحاديث: (2405، 2404)،

الكراهة، وصرَّح بهذا الحكم في ترجمة الباب قائلاً: (باب كراهية الاعتداء في الطهور)[1].

ومنها: حديث أنس τ أن رسول الله ρ قال:((جاهدوا المشركين بأيديكم وألسنتكم)). استنبط منه الهيثمي حكماً فقهياً، وهو أن الجهاد يكون على قدر المستطاع، وضمَّن هذا الحكم في ترجمة الباب فقال: (باب الجهاد بما قدر عليه)[2]. وأحياناً ينبه على نسخ الحكم في الترجمة لا في تعليقه على الحديث، ومثاله: ما أخرجه في كتاب المواقيت أحاديث ترجم لها بقوله:(باب في الإمام يصلي جالساً) ثم ساق الأحاديث التي تدل على ذلك، وساق بعدها حديثاً يدل على نسخ هذا الحكم ترجم له بقوله: (باب نسخ ذلك).

سابعاً: التَّنبيه على أحاديث تتعلق بمسألة الباب:

وهذا أمر ظاهر جداً، يدرك بأدنى تأمل، ففي كثير من الأحيان يسوق الحديث، أو الأحاديث التي تتعلق بالباب، ثم ينبه بعد ذلك إلى ما ورد من الأحاديث، مما له تعلق أو صلة بالباب في غير ما موضع من الكتاب، ومن الأمثلة على ذلك: ما أخرجه في كتاب الجنائز، باب عيادة المريض، من حديث عبد الله بن عمروτأن رسول اللهρكان إذا جاء الرجل يعوده قال:((اللهم اشف عبدك؛ ينكأ لك عدواً، أو يمشي لك إلى صلاة)).ثم قال الهيثمي: قلت:وفي الرقي في الطب أحاديث في الدعاء للمريض[3].

ومثاله أيضاً: ما أخرجه في كتاب الأدب، باب النهي عن سب الديك، من حديث زيد بن خالد الجهني قال: قال رسول اللهρ: ((لا تسبوا الديك؛ فإنه

---

(1) (1/ 70)، ح (171).

(2) (390/1)، ح (1618).

(3) (1/ 183)، ح (715).

يدعو إلى الصلاة)). قال الهيثمي: قلت: وقد تقدم حديث في التفسير في سورة الجاثية في النهي عن سب الدهر[1]. وإذا تأملنا المثالين وجدنا أن الأحاديث التي أشار إليها في المثال الأول، لها تعلق مباشر بموضوع الباب _ وهو الدعاء للمريض _ بينما في المثال الثاني لا تدخل في صلب الموضوع؛ لأن حديث الباب في (سب الديك)، والحديث الذي أشار إليه في (سبِّ الدهر)، فهو يتصل بحديث الباب؛ من حيث موضوعه العام وهو السبُّ.

المبحث السادس

ما وُجِّه للكتاب من انتقادات

على الرغم من المستوى الرفيع الذي بلغه كتاب "موارد الظمآن"؛ فإنه قد وجهت إليه بعض الانتقادات، وهي وإن كانت في مظانها إلا أنها لا تُنقص من قدر الكتاب، وقيمته العلمية، خصوصاً إذا ما قورنت هذه الانتقادات بالعمل الضخم الذي قام به الهيثمي في استخراج زوائد السِّفر العظيمِ _ صحيحِ ابن حبان _ وهذه الانتقادات تتلخص فيما يأتي:

أولاً: فيما يتعلق بشرطه:

التزم الهيثمي في كتابه أن يفرد الأحاديث الزوائد في صحيح ابن حبان على الصحيحين، وقد وفَّى في تصنيفه بما التزمه إلا في مواضع قليلة، فأدخل فيه ما كان في الصحيحين، أو في أحدهما، وربما أسقط أحاديث من كتاب ابن حبان هي على شرطه.

---

(1) (1/ 488)، ح (1990).

مثال الحالة الأولى: أخرج حديث أنس بن مالك τأن رسول الله ρقال: ((غدوة في سبيل الله أو روحة خير من الدنيا وما فيها، ولَقاب قوس أحدكم أو موضع قدم من الجنة خير من الدنيا وما فيها، ولو أن امرأة اطلعت إلى الأرض من نساء أهل الجنة لأضاءت ما بينهما،ولملأت ما بينهما ريحاً، ولنصيفها على رأسها خير من الدنيا وما فيها))[1]. وهذا الحديث في البخاري[2]. وأخرج حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أن رسول الله ρنهى عن لقطة الحاج[3]. وهذا الحديث في صحيح مسلم[4].

وقد تتبع الحافظُ ابن حجر هذه الأحاديث فأشار إليها في نسخته من كتاب موارد الظمآن، ونبه على ما كان منها في الصحيحين أو في أحدهما، وبلغ مجموعها أربعة عشر حديثاً حسب ما جاء في طبعة مؤسسة الرسالة[5]، وذكر الشيخ محمد عبد الله أبو صعيليك أن مجموع ما استدركه الحافظ ابن حجر من هذا النوع بلغ سبعة عشر حديثاً، وأضاف إلى هذه الأحاديث السبعة عشر أربعةَ أحاديث أخرى[6]، فيكون مجموع ما استدرك على الهيثمي في هذا الباب واحد وعشرون حديثاً.

---

(1) (1/ 653)، ح(2629).

(2) كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار، (2401/5)، ح(6199).

(3) ص 284، ح(1172).

(4) كتاب اللقطة، باب في لقطة الحاج، (1351/3) ح(1724).

(5) وهي الأحاديث ذوات الأرقام: (701، 762، 859، 1116، 1131، 1172، 1585، 1976، 2003، 2034، 2047، 2092، 2174، 2198).

(6) كتب الزوائد نشأتها وأهميتها وسبل خدمتها، محمد عبد الله أبو صعيليك، دار القلم، (دمشق)، ط1، 1417هـ _ 1996 م، ص 52_53 .

ومثال الحالة الثانية: وهو ما فات الهيثمي إخراجه وهو على شرطه حديث:((بورك لأمتي في بكورها)). فإنه من زوائد ابن حبان على الصحيحين ولم يخرجه الهيثمي في كتابه.

وقد استدرك ابن حجر على الهيثمي من هذا النوع ثلاثة أحاديث حسب ما جاء في طبعة الرسالة[1]، بينما بلغ مجموع هذا النوع من الأحاديث حسب استقراء الشيخ محمد عبد الله أبو صعيليك ثلاثين حديثاً[2].

ثانياً: عدم حكمه على الأحاديث:

ساق الهيثمي أحاديث كتابه دون حكم عليها إلا في القليل النادر كما سبق بيانه، وهذا يخالف صنيعه في مجمع الزوائد حيث حكم على الأحاديث هناك، مع أن كتاب ابن حبان فيه من الأحاديث ما تكلم فيه بعض النقاد، وهذه الأحاديث تحتاج إلى بيان الحكم عليها، والهيثمي له من ملكة النقد ما يؤهله لذلك. ولعل الهيثمي أدرك ذلك من ضرورة الحكم على هذه الأحاديث لكنه استغنى عن الحكم عليها عندما ساقها بأسانيدها فألقى العهدة بذلك على غيره، وقد صرَّح الهيثمي بهذا المعنى في مقدمة كتابه فقال: "وأردت أن أذكر الصحابي فقط، وأُسقطَ السند؛ اعتماداً على تصحيحه، فأشار عليَّ سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زرعة، ابن سيدي الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم بن العراقي بأن أذكر الحديث بسنده؛ لأن فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، فرأيت أن ذلك هو الصواب فجمعت زوائده ورتبتها على كتب أذكرها"[3].

---

(1) وهي الأحاديث ذوات الأرقام: (2569، 4782، 4783).

(2) كتب الزوائد، ص 53_55 .

(3) موارد الظمآن: (19/1).

ثالثاً: حذف تعقيبات ابن حبان على الأحاديث:

جرت عادة ابن حبان أن يعقب على أحاديث كتابه ويعلق عليها، وقد تنوعت هذه التعقيبات والتعليقات، من الحكم على الأحاديث، والتمييز بين الرواة، وشرح غريب الألفاظ، والفقه المستنبط، والحكم المستخرج، أو التعريف ببلد أو مكان، إلى غير ذلك مما يعين على الدراية بالحديث[1]، فلما أفرد الهيثمي زوائد هذا الكتاب قام بحذف ذلك إلا في مواضع ستة من الكتاب، أورد فيها تعليق ابن حبان على الأحاديث[2]، وبهذا العمل يكون الهيثمي قد فوَّت على المطالع لكتابه الوقوفَ على التَّعقيبات المهمة، مع أنه سلك في كتابه "كشف الأستار عن زوائد البزار" مسلكا يخالف صنيعه هنا، حيث أورد تعليقات البزار في مسنده على الأحاديث[3].

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في رحاب كتاب (موارد الظمآن) يمكن تلخيص نتائج البحث بما يأتي:

_ وفاء الإمام الهيثمي بشرطه في الكتاب، إلا في أحاديث نادرة ندَّت عنه، أو وهم فيها، وهذه الأحاديث إذا ما قورنت بضخامة العمل، الذي قام به، لا تعد هَنة تنقص من قدر الكتاب، وقيمته العلمية، فهي غارقة في بحر

(1) ينظر للتوسع: الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي، محمد عبد الله أبو صعيليك، ص 97_114 .

(2) وهي الأحاديث ذوات الأرقام: (94، 687، 793، 1056، 1381، 1396).

(3) ينظر: كتب الزوائد، ص 41 .

حسنات هذا الكتاب الجليل. بل إن بعضَ ما استدرك عليه محلُّ نظر، لا يسلم لقائله.

_ بدا واضحاً من خلال الكتاب استفادة الهيثمي من جهود السابقين في علم الحديث، وتأثره بمناهجهم، وهذا يظهر في جانبين:

الأول: الصناعة الإسنادية: حيث جمع ما تفرق عند غيره، من جمع طرق الحديث في مكان واحد، وهو صنيع الإمام مسلم، وتقطيع الأحاديث وتكرارها، وهو صنيع الإمام البخاري، والكلام على رجالها أحيانا أخرى، وهو صنيع الإمام النسائي.

الثاني: الاتجاه الفقهي: وقد بدا تأثره في كتابه بالإمام البخاري والنَّسائي، أمَّا البخاري فمن خلال تراجم الأبواب، وتكرار الحديث لغرض فقهي، وأمَّا النَّسائي فمن خلال حسن التقسيم للأبواب، والتوفيق بين الأحاديث المتعارضة.

ومن التوصيات المتعلقة بالبحث، توصي الدراسة بضرورة دراسة الأحاديث التي استدركت على الهيثمي سواء كان من المتقدمين أو المتأخرين.

فهرس المصادر والمراجع

_ الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان البستي، ترتيب ابن بلبان الفارسي، ت. شعيب الأرنؤوط،مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط1، 1408هـ_ 1988م.

_ الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي، محمد عبد الله أبو صعيليك، دار القلم (دمشق)، ط1، 1415هـ _ 1995م.

_ إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، ت.حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (مصر)، د.ط، 1389هـ _ 1969م.

_ الثقات، محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن (الهند)، ط1، 1393 هـ _ 1973م.

_ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الآفاق الجديدة (بيروت)، د.ت،ط.

_ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري،ت محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422 هـ .

_ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي (بيروت)، د،ت،ط.

_ كتب الزوائد نشأتها وأهميتها وسبل خدمتها، محمد عبد الله أبو صعيليك، دار القلم (دمشق)، ط1، 1417هـ _ 1996م.

_ المتفق والمفترق، علي بن ثابت البغدادي، ت.د محمد صادق الحامدي، دار القادري (دمشق)، ط1، 1417هـ _ 1997م.

_ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، علي بن أبي بكر الهيثمي، ت. شعيب الأرنؤوط ومحمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط1، 1414هـ _ 1993م .

_ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري المبارك بن محمد، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي المكتبة العلمية (بيروت)، 1399هـ - 1979م .